

هل يلغي القضاء الإداري قرار رفع خبز الغلابة إذا لم تقدم حكومة السيسي رداً منطقيًا؟!



الاثنين 10 يونيو 2024 11:27 م

أرجأت محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة، أمس الأحد، أولى جلسات الدعوى القضائية بوقف تنفيذ رفع سعر الخبز في مصر المقامة من قضاة سابقين ومحامين تطالب بإلغاء القرار الوزاري رقم 18 لسنة 2024 الصادر عن وزير التموين والتجارة الداخلية في ما تضمنه من رفع سعر الرغيف.

وجاء قرار التأجيل إلى 23 يونيو الجاري، لطلب المحكمة من الحكومة ممثلة في المشكو في حقه بإداع رد رسمي منها أمام المحكمة بشأن رفع الخبز في مصر والرد على ما تضمنته الدعوى.

وأقيمت الدعوى القضائية، وهي الأولى ضد قرار الحكومة برفع سعر الخبز في مصر المدعم بالمنتج بالمخابز البلدية إلى عشرين قرشاً.

واختصت الدعوى رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزير التموين والتجارة الداخلية علي المصيلحي، ووزير المالية محمد معيط. وطالبت الدعوى التي حملت الرقم 69467 لسنة 78 مستعجل بوقف تنفيذ التوجيه الوزاري رقم 18 لسنة 2024 الصادر عن وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ 30 مايو 2024 في ما تضمنه من تعديل سعر الخبز في مصر البلدي المدعم المنتج بالمخابز البلدية "وزن 90 غراماً" ورفع سعره إلى 20 قرشاً.

كذلك، طالبت الدعوى بإلغاء الآثار المترتبة على ذلك، ومن أخصها إعادة تسعير الخبز في مصر البلدي المدعم بسعر خمسة قروش وبالمواصفات المقررة ذاتها مع الاستمرار في تقديم الحصص المقررة ذاتها للفرد المدرج تموينياً، وهي خمسة أرغفة، مع تنفيذ الحكم بمسودته من دون إعلان، وإلزام الجهة الإدارية المطعون ضدها بالمصروفات.

وذكرت الدعوى أن رغيف الخبز يمثل أهمية بالغة ورمزاً موحداً لوجدان الشعب المصري منذ آلاف السنين، إلا أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد على مدار السنوات السابقة، والارتفاع الجنوني للأسعار الذي صار ظاهرة يومية، وتدهور قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وفي ظل غياب تام لدور الحكومة في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع الأساسية للمواطن لتحقيق العدالة الاجتماعية، بات البحث عن الاكتفاء الأسري الذاتي من الغذاء صعب المنال.

وأضافت: "عجزت الطبقات المحدودة والمعدومة التي تمثل أكثر من 75% من تعداد الشعب المصري عن تدبير احتياجاتها الأسرية بشكل كافي وعادل وصحي، في سابقة لم يمرّ بها الشعب المصري في عصره الحديث".

وتابعت الدعوى أنه على الرغم من ذلك، بدلاً من أن تسعى الحكومة لتحقيق ولو نزر يسير من العدالة الاجتماعية لتخفيف الأعباء المالية عن كاهل الطبقات المعدومة والمحدودة حتى تستطيع البقاء على قيد الحياة، فامت الجهة الإدارية ممثلة في وزارة التموين والتجارة وبقية المشتكى عليهم، برفع سعر الخبز في مصر البلدي المدعم من خمسة قروش إلى عشرين قرشاً بنسبة زيادة 300% في مخالفة صارخة لأحكام الدستور.